50 مليون دج للوقاية من المخدرات

سايح يؤكد: آفة المخدرات مرشحة للارتفاع بالجزائر

أكد امس السيد عبد المالك السايح مدير الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وادمانها على ان ترويج افة المخدرات مرشح للارتفاع بالجزائر، بحكم عدة عوامل كالهجرة السرية للافارقة عبر الحدود وانتاج البلد المجاور لهذه السموم حيث يتم زرع 125 الف هكتار سنويا هناك.

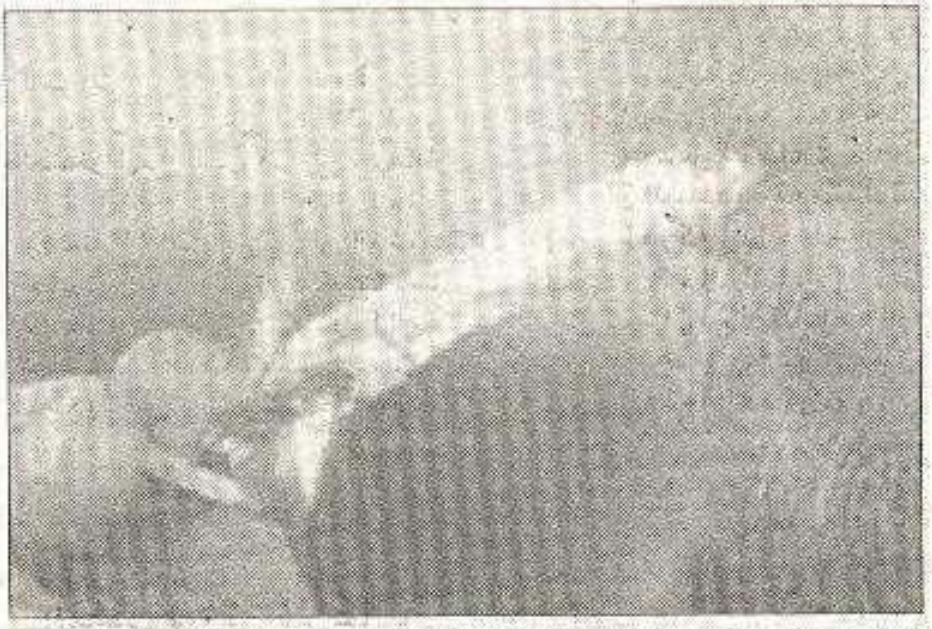

واضاف مدير الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وادمانها، لدى نزوله ضيفا على حصة «في الواجهة» للقناة الاذاعية الاولى، بان مايقارب 60٪ من الكيف المعالج جاء للجزائر من البلد المجاور، وان هذه الشبكات الاجرامية تجد صعوبة في ادخال سمومها الى اوروبا، لان هناك حراسة مشددة من قبل هذه الاخيرة، وبالتالي تبقى الجزائر البوابة لتمرير المخدرات نحو اوروبا بطرق مختلفة.

وقد اشار في هذا السياق الى انه مادامت اوروبا ستغلق الابواب امام شبكات ترويج المخدرات وانتاج البلد المجاور لهذه السموم، فان الجزائر تبقى مستهدفة وان 50٪ من استهلاك المخدرات ببلادنا مرشح للزيادة، حيث دعا المتحدث الى ضرورة اليقظة ازاء هذه الوضعية الخطيرة.

ولم ينف السيد سايح وجود تواطؤ بين افراد هذه الشبكات الاجرامية وبعض اعوان الامن، لكن في حالات قليلة قائلا بان المهم هو يقظة المواطن ومصالح الامن للقضاء على هذه الشبكات وان هذه الظاهرة موجودة في بلدان اخرى. وقد اعاب في ذلك على تستر بعض المواطنين على هؤلاء المجرمين، مضيفا بأنه اذا ثبت تورط اعوان الامن فان الدولة تقوم بواجبها.

وقد تطرق مدير الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وادمانها في مداخلته الى عمل هذا الاخير والتحقيق الذي قام به حول اسباب ارتفاع الظاهرة سنة 2006 قائلا بانه من خلال معاينته الميدانية، فان هناك ارتفاعا متزايدا لنسبة تعاطي المخدرات في الوسط المدرسي، خاصة لدى طلبة الثانوي والمتوسط.

لكنه استطرد يقول بأنه يستوجب القيام بدراسة ميدانية وطنية شاملة تمس كل افراد المجتمع لكي نستطيع معالجة الظاهرة مضيفا بان هذه الخطوة سيباشر الديوان القيام بها عبر خلق تدابير وميكانيزمات، وكذا توفير خبراء ومحققين في المجال مؤكدا بانهم يتوفرون حاليا على الف رجل مجدد للمهمة و200 سيارة وضعت تحت تصرفهم.

وجدد المتحدث تأكيده، بأن الجزائر مرشحة لدرجة استهلاك اكبر من الكيف المعالج كون ثمنه انخفض بسبب صعوبة تمريره الى اوروبا وقد حل محله مادة القنب الهندي الذي اصبح يستعمل بكثرة.

حيث ابرز بأن مصالح الدرك الوطني لولاية ادرار، اكتشفت وجود حقل كبير من مادة الافيون والكوكايين، وهذا مؤخرا وبالموازاة مع ذلك رفض السيد سايح التعليق على الارقام التي قدمها اول امس وزير الصحة فيما يتعلق بنسبة استهلاك المخدرات بالجزائر والتي بلغت حسب تصريحات السيد عمار تو 50٪ قائلا بأنه ليس من صلاحياته التعليق على تصريحات المسؤولين.

ولم ينف المتحدث انتشار ظاهرة المخدرات والحبوب والاقراص المهلوسة وسط الفتيات بالحرم الجامعي بنسبة قليلة، وقد ارجع ذلك لاسباب اجتماعية خاصة بكل فتاة.

وقد ذكر في هذا الشأن بعدد المدمنين سنة 2006، والذي بلغ 4600 مدمن و 5546 تم تسجيلهم سنة 2007، اي بزيادة بنسبة 1239 حالة جديدة.

وللتقليل من ظاهرة الادمان على المخدرات قال مدير الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وادمانها ان الوزارة الوصية اتخذت قرار تخصيص اسرة لاستقبال المدمنين على مستوى بعض المستشفيات كما تم تكوين مجموعة من الاطباء وبالتعاون مع الخبراء الاجانب للتكفل بالمدمنين علما بأنه منذ سنة 1998 لغاية 2007، تم احصاء 26.686 حالة معالجة.

وفي رده على سؤال حول تكلفة علاج الاشخاص المدمنين افاد المتحدث بأنها تصل الى 70 الف دج وقد تتجاوز الى 500 الف دج او اكثر وتخصص الدولة سنويا ماقيمته 50 مليون دج للوقاية، مضيفا بان كل دول العالم تخصص هذا القدر المالي لمكافحة الظاهرة حيث اشار بأن بارونات بيع هذه السموم تجني 800 مليار دج.

واكد مدير الديوان بأن وجود آلية قانونية صلبة بالجزائر، والتي جعلت من المدمن ضحية ظروف اجتماعية وبالتالي يمكن معالجته. وفي المقابل ضاعفت العقوبة للذين يروجون المخدرات وكذا الاطباء الذين يقدمون وصفات مجاملة.

وفي الختام دعا مدير الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وادمانها الى ضرورة تجند كل افراد المجتمع الجزائري وعلى رأسهم العائلات التي ينبغي ان تتفطن وتراقب ابناءها وتبلغ عن بائعي هذه السموم، كي نتمكن من محاربة الظاهرة والقضاء عليها.

بوعموشة سهام